تقرير خاص بـ «الأمناء» يستعرض مآلات مستقبل الصراع في اليمن بعد قرارات البنك المركزي ووزارتي النقل والاتصالات ..

هل تتجه اليمن نحو جولة جديدة من الحرب بعد القرارات الأخيرة ؟

هل بدأ العد التنازلي لسقوط تلقائي للحوثيين بفعل الحرب الاقتصادية ؟

- ما خفايا وكواليس تمسك الحوثيين بالبنوك التجارية في صنعاء ؟

ما أبرز القرارات التي عززت إجراءات مركزي عدن لإنقاذ القطاع المصرفي ؟

الأمناء / تقرير سالم لعور

أكد البنك المركزي عدن أول أمس التزامه بحماية القطـــاع المصرفي مـــن انتهاكات المليشـــيات الحوثية الإرهابية، مشدداً على سريـــان جميـــع قراراته الأخـــيرة دون أي استثناءات .

جاء ذلـــك في بيان صادر عن البنك نفى خلاله صحـــة الأنباء المتداولـــة حول منح مهلة إضافيـــة للبنوك المخالفة ، وأكد البيان أن هذه القرارات تعكس الإرادة الســـيادية للدولة اليمنيـــة ومؤسســـاتها الشرعية ، وناشد وسائل الإعلام تحري الدقة والاعتماد على المصادر الرســـمية في نقل التطورات الاقتصادية، محـــذراً من خطر تضليل الرأي العام بالإشاعات.

إجراء آخر بحرمـــان الحوثي من مورد اقتصادي هام :

قررت حكومة المناصفـــة المعترف بها دولياً حرمان مليشـــيا الحوثي الإرهابية، الموالية لإيـــران، من مورد اقتصادي هام ليضاف إلى إجراءات البنك المركزي اليمني بشـــأن إنقاذ القطاع المـــالي في البلاد وإنهاء عبث المليشيات.

وبحسب وثيقة متداولة، وجه وزير النقل، الدكتور عبدالسلام صالح حُميد، شركة الخطوط الجوية اليمنية، بتحويل كافة إيـــرادات الشركة إلى حســـاباتها البنكيـــة في العاصمـــة عـــدن أو إلى حســـاباتها البنكية في الخارج، اعتباراً من بداية يونيو 2024م.

وأوضح في رسالة موجهة إلى رئيس مجلس إدارة الخطـــوط الجوية اليمنية أن الهدف من هذا القـــرار هو إبعاد الإيرادات عن سطوة المليشـــيات الحوثية ولتتمكن الشركة مـــن الإنفاق على تشـــغيل الشركة وتطويـــر وتحديث أســـطولها، خاصة بعد السطو على أرصدتها في بنوك صنعاء والتي تتجاوز 100 مليون دولار.

وأشـــار الوزير حُميد، إلى المراســـلات الســـابقة بهذا الشأن، المســـتندة إلى قرار رئاســـة الجمهورية بنقل كافـــة الوزارات والمؤسســـات الحكومية إلى عـــدن، وإلى قرارات البنـــك المركزي عـــدن، التي أوقفت التعاملات مع البنوك التجارية بســـبب عدم التزامها بنقـــل مراكزها إلى عـــدن، والتي تتعامـــل معهـــا مكاتب اليمنيـــة ومكاتب التوكيـــلات في المحافظـــات الواقعة تحت سيطرة المليشيات الحوثية.

كما وجه وزير النقـــل شركة الخطوط الجويـــة اليمنية بنقل مـــا تبقى من إدارات في صنعاء إلى مركـــز الشركة الرئيسي في العاصمة عدن، وبصورة عاجلة .

هذه الدعـــوة جاءت بعد ســـاعات من تعميم المليشـــيا الحوثي لمكاتـــب ووكالات السفر بعدم التعامل مع إجراءات توجيهات حكومية ســـابقة للخطوط الجوية اليمنية بشأن نقل حساباتها إلى عدن أو الخارج.

الزُبيـــدي: إجراءات البنـــك المركزي ضرورة وطنية تأخرت كثيراً

وأكد عضو مجلس القيـــادة الرئاسي، رئيس المجلس الانتقـــالي الجنوبي، الرئيس القائـــد عيـــدروس الزبيدي، عـــلى أهمية القـــرارات والإجراءات التـــي اتخذها البنك المركزي اليمني في إطار إصلاح القطاع المالي والمصرفي.

وقال خـــلال ترؤســـه الأربعاء الماضي ، اجتماعاً لقيادة البنـــك في عدن، «إن تلك الإجـــراءات ضرورة وطنيـــة تأخرت كثيراً، ولكن يتوجب عليكم في هذه المرحلة تكثيف الجهود لحماية القطـــاع المالي والمصرفي، والمُضي قدما في الإصلاحات المالية والإدارية الشاملة لاســـتعادة ثقة المؤسسات المالية الإقليمية والدولية بالبنك».

الزُبيدي، خلال الزيارة اطلع على ســـير العمل في البنك، وإداراته، وأقسامه المختصة، مؤكداً أن زيارته هذه تأتي دعما ومســـاندة للإجراءات التي اتخذتها قيادة البنك لحماية القطاع المـــصرفي في البـــلاد، وإنقاذه من العبـــث والابتـــزاز الممنوح الذي مارســـته المليشيات الحوثية الإرهابية خلال السنوات الماضية.

أســـباب تمســـك الحـــوثي بالبنـــوك التجارية:

مع مرور الأسبوع الأول، جددت مليشيا الحـــوثي الإرهابية إطـــلاق تهديداتها بالرد على الإجراءات والقرارات الصادرة عن البنك المركزي عدن لاستعادة دوره بالإشراف على القطاع المصرفي في اليمـــن ، وهو ما يثير التساؤل، حول أسباب تمسك مليشيا الحوثي اليـــوم بالبنوك التجارية التي شـــملها قرار وقف التعامل من قبل البنك المركزي في عدن، بل والتهديد بمصـــادرة أصولها في مناطق سيطرتها في حالة الاستجابة لقرار الأخير.

وبحسب مصادر مصرفية، فإن القانون الحـــوثي حـــول البنوك التجاريـــة التي تتخذ من صنعاء مقراً رئيســـاً لها إلى مجرد وكلاء للتحويلات الخارجية، ســـواء من الأفراد أو المؤسســـات الأجنبية، وهو السبب الرئيس وراء موقف المليشـــيا الحالي الرافض بشدة قرار نقل مراكز عملياتها إلى عدن.

وأوضحت بأن البنوك التجارية وتحديداً الستة التي جرى إيقاف التعامل معها بقرار البنك المركزي تعد أكبر البنـــوك التجارية في اليمن وأقدمها، وبحســـب تقارير البنك المركـــزي لعـــام 2022م، بلغـــت تحويلات المغتربـــين وتمويلات المانحـــين للمنظمات والمشـــاريع في اليمن نحو 7,7 مليار دولار، في حين لم تصل صادرات النفط منذ مطلع العام حتى وقفهـــا في أكتوبر المليار دولار أمريكي.

مـــما يجعل مـــن تحويـــلات المغتربين وتمويلات المانحين المصـــدر الوحيد للعملة الصعبة لليمن بعد توقف تصدير النفط جراء هجمات مليشيا الحوثي، في مواجهة فاتورة الاســـتيراد التي بلغت، وفق التقرير السابق، أكثر من 12 مليار دولار.

سفراء الاتحاد الأوروبي بعدن:

أعلنت بعثة الاتحاد الأوروبي في اليمن، الأربعاء الماضي ، عن اختتام رئيسها غابرييل مونوبرا فينيالس، وســـفراء كل من فرنسا كاثرين كورم-كمون، هولندا جانيت سيبن، وألمانيا هيوبرت ياغر، زيارة رسمية مشتركة إلى العاصمة عدن، هي الثانية من نوعها منذ مطلع العام 2024.

تأتي هذه الزيـــارة بالتزامن مع احتدام المعركة المصرفية التـــي تخوضها الحكومة الشرعية مع مليشيا الحوثي- ذراع إيران في اليمن، ضمن الإصلاحـــات الاقتصادية التي انتهجها مجلـــس القيادة الرئاسي منذ العام الماضي وبشكل مستمر حتى اليوم.

والتقى الســـفراء الأوروبيون هذه المرة عضـــو مجلس القيادة الرئـــاسي عيدروس الزبيدي، الثلاثاء الماضي ،كما التقى السفراء الأوروبيون في هذه الزيـــارة كلا من وزير التخطيط والتعاون الدولي واعد باذيب، وزير المالية ســـالم بن بريك، وزير الكهرباء مانع بن يمـــين، ومحافظ البنـــك المركزي اليمني أحمد غالب المعبقي. وفي ســـياق المســـار الدبلوماسي لخفض التصعيد، التقوا رئاسة هيئة التشاور والمصالحة.

وفي جميع هذه اللقاءات، كانت المعركة الاقتصادية والمصرفية عـــلى رأس القضايا التي تمـــت مناقشـــتها من قبل الســـفراء الأوروبيين والمسؤولين اليمنيين.

ماذا بعد قرارات البنك المركزي عدن !!

وفي هذا السياق نتساءل هل تتجه اليمن نحو جولة قريبة من الحرب بعد قرارات البنك المركزي عدن ؟ وهل هي الجولة الأخيرة من الحرب؟ وهل ستكون الجولة سقوط تلقائي للمليشيا بفعل الحرب الاقتصادية التي يبدو أنها أوجعت مليشـــيا الحوثي بعد أن فشلت جدوى الحرب العســـكرية والسياسية عليها في العاصمة عدن أو إلى حساباتها البنكية في الخارج، اعتباراً من بداية يونيو 2024م.

وتوالـــت الضربات الموجعة لميليشـــيا الحوثي حيث وجه وزير التخطيط والتعاون الدولي، وزير الاتصـــالات وتقنية المعلومات المكلـــف د. واعد باذيب في خطاب رســـمي شركات الهاتـــف النقـــال بصـــورة عاجلة مراجعة وزارة الاتصالات وتقنية المعلومات بالعاصمة عدن واستكمال الإجراءات اللازمة لتصحيح أوضاعها ومتابعة الإدارة لشركات الهاتـــف النقال بالوزارة ، والالتزام بشـــكل كامل بنقل مقراتهـــا فنيا وإداريا وماليا إلى العاصمـــة عدن للحصول عـــلى التراخيص اللازمة وتسديد المديونية السابقة .

والمتتبـــع للتصريحـــات الحوثية بعد إعلان هذه القرارات أن المليشـــيات الحوثية قـــد ضاقت ذرعا لاستشـــعارها بخطر هذه القرارات لاسيما وأنها مدعومة مراكز صناع القرار الـــدولي والتي لا يمكـــن نأيها بعيدا عن الـــصراع في منطقة البحر الأحمر وباب المندب ، والاتجاه بتغيير مجرى المواجهة من الناحية العسكرية إلى الناحية الاقتصادية ، لإســـقاطها من الداخل .. وبالتالي فلم يعد أمام الميلشـــيات الحوثية سوى خياران أما القبول بالأمر الواقع لســـقوطها أو إعلان الحرب وهو الخيار الأكـــثر توقعا ، والذي ستنجم عنه آثارا جانبية أخرى قد تسبب في استمرار سيناريو الحرب إلى أجل غير مسمى .

هل ستتخلى السعودية عن الحكومة الشرعية ؟

ويبقـــى الســـؤال هل ســـتتخلى الســـعودية كراعية للتحالف العربي في اليمن عن الحكومة الشرعية لتتركها وحيدة في مواجهة مليشـــيات مدعومـــة إيرانيا ويســـقط مشروعها الذي جـــاءت من أجله قبل تسع سنوات في يد تلك المليشيات التي أن أحكمت ســـيطرتها على اليمن فستكون الســـعودية ودول الخليـــج العربي في خبر كان إذا ما ســـيطر الحوثيون على مساحة اليمن وامتلكوا كل مقومات الدولة لاســـيما وأنها قـــد ألحقت الضرر بالســـعودية في حربها على الجانب الآخر وهي لم تكن سوى مليشيات وليس دولة ؟ أم أن المملكة ستتخذ اســـتراتيجيات أخرى في إســـقاط المليشيات باســـتمرار الحرب الاقتصاديـــة ، وتعزيزها بدعمها للحرب العســـكرية والسياسية على تلك المليشيات الحوثية المدعومة من إيران.. وهذا الخيار يتطلـــب أن تقف المملكة العربية السعودية إلى جانب تطلعات شعب الجنوب في اســـتعادة دولته الجنوبيـــة تحت قيادة المجلس الانتقالي الذي أثبت أنه شريكا قويا مع التحالف العـــربي في مواجهة الحوثيين ومكافحة الإرهاب ، لا سيما وأن طرف قوي على أرض الواقع وامتلاكه قوات مســـلحة تمتلك كفاءات قتالية عالية وباســـتطاعتها قلب الطاولـــة على الحوثيـــين إذا ما لقيت الدعـــم العســـكري واللوجســـتي من قبل التحالف العـــربي والمجتمع الدولي ، وإلحاق الهزيمة بتلك المليشـــيات الحوثية الإرهابية المدعومة من إيران.

هروب الحوثي إلى الطرقات

قال محللون سياســـيون وعسكريون إن الشرعية اليمنية، تتخذ قرارات وإجراءات قوية، من شـــأنها إجبار مليشيات الحوثي التابعة لإيران، على فتـــح جميع الطرقات، وفي مقدمتها طريـــق مارب - فرضة نهم - صنعاء.

وأضافـــوا : «بـــدأت وزارة الاتصـــالات اجراءاتها لتجفيف منابـــع الإرهاب الدولي الحـــوثي الإيراني .. والضربات ســـتتلاحق قريبا».

وأكـــدوا أنه : «لـــو تســـتمر اجراءات الحكومة بهذه القوة ستجبر الحوثي الإيراني على فتح طريق فرضة نهم قريبا وكل الطرق التي استعصت علينا بعضها من سنوات».

وقالوا في منشـــورات لهم على مواقع التواصل الاجتماعي، بإن الإجراءات الأخيرة منذ أكثر ٩ سنوات ؟

أم أنهـــا الجولة التي تنهـــي كل الآمال في الســـلام ليدخل اليمن مرحلة الصومة والانهيار الاقتصادي؟

المتتبـــع للأزمة الحاليـــة في اليمن منذ انـــدلاع الحرب قبل ما يزيد على ٩ ســـنوات والتي يغلب الطابع المـــصرفي المالي عليها باعتباره أبرز الأســـباب المؤثـــرة في انهيار العملة المحلية لاســـيما في المناطق المحررة ، وتداعيـــات آثارها الكارثية على المســـتوى المعيـــشي للمواطنين في كل المناطق المحررة والمناطق الواقعة تحت ســـيطرة المليشيات الحوثيـــة ، وما نجم عن هـــذا الانهيار في القطاع المصرفي من توقف الرواتب ، وغلاء الأسعار في مختلف المجالات والصعد .. كل تلك المشـــكلات التي أثقلـــت حياة المواطنين طوال تلك السنوات التسع المنصرمة ، والتي لم تشـــهد أية إجراءات حقيقية ملموســـة من قبل الحكومات الشرعية المتعاقبة ظلت معاناة المواطنـــين هي عنوان رئيسي لوطأة الأزمة التي تعيشـــها البلاد ، وفي ظل فشل كل الحلول والمبادرات الساعية لإحلال عملية الســـلام ، وتعنت الطرف الحوثي في إفشال كل المبادرات الدولية والإقليمية للخروج من هذه الأزمة .

قرارات موجعة تقصم ظهر المليشـــيا الحوثية :

وأخـــيراً انتهجت الحكومـــة الشرعية المعترف بها دوليا قرارات شجاعة ومصيرية لإيقاف عبث المليشـــيات الحوثية بالقطاع المصرفي والمـــوارد ، وكانت القرارات الأخيرة الـــذي اتخذهـــا البنك المركزي عـــدن بإلغاء التعامل بالعملة القديمـــة وصرف عدد من بنوك النظام الســـيوفت العالمي هو بمثابة إعلان الحـــرب على المليشـــيا الحوثية التي عاشت فساداً في هذا الجانب.

وبحســـب وثيقة متداولـــة، وجه وزير النقل، الدكتـــور عبدالســـلام صالح حُميد، شركـــة الخطوط الجويـــة اليمنية، بتحويل كافة إيرادات الشركة إلى حساباتها البنكية في الخارج، اعتباراً من بداية يونيو 2024م.

وتوالـــت الضربات الموجعة لميليشـــيا الحوثي حيث وجه وزير التخطيط والتعاون الدولي، وزير الاتصـــالات وتقنية المعلومات المكلـــف د. واعد باذيب في خطاب رســـمي شركات الهاتـــف النقـــال بصـــورة عاجلة مراجعة وزارة الاتصالات وتقنية المعلومات بالعاصمة عدن واستكمال الإجراءات اللازمة لتصحيح أوضاعها ومتابعة الإدارة لشركات الهاتـــف النقال بالوزارة ، والالتزام بشـــكل كامل بنقل مقراتهـــا فنيا وإداريا وماليا إلى العاصمـــة عدن للحصول عـــلى التراخيص اللازمة وتسديد المديونية السابقة .

والمتتبـــع للتصريحـــات الحوثية بعد إعلان هذه القرارات أن المليشـــيات الحوثية قـــد ضاقت ذرعا لاستشـــعارها بخطر هذه القرارات لاسيما وأنها مدعومة مراكز صناع القرار الـــدولي والتي لا يمكـــن نأيها بعيدا عن الـــصراع في منطقة البحر الأحمر وباب المندب ، والاتجاه بتغيير مجرى المواجهة من الناحية العسكرية إلى الناحية الاقتصادية ، لإســـقاطها من الداخل .. وبالتالي فلم يعد أمام الميلشـــيات الحوثية سوى خياران أما القبول بالأمر الواقع لســـقوطها أو إعلان الحرب وهو الخيار الأكـــثر توقعا ، والذي ستنجم عنه آثارا جانبية أخرى قد تسبب في استمرار سيناريو الحرب إلى أجل غير مسمى .

هل ستتخلى السعودية عن الحكومة الشرعية ؟

ويبقـــى الســـؤال هل ســـتتخلى الســـعودية كراعية للتحالف العربي في اليمن عن الحكومة الشرعية لتتركها وحيدة في مواجهة مليشـــيات مدعومـــة إيرانيا ويســـقط مشروعها الذي جـــاءت من أجله قبل تسع سنوات في يد تلك المليشيات التي أن أحكمت ســـيطرتها على اليمن فستكون الســـعودية ودول الخليـــج العربي في خبر كان إذا ما ســـيطر الحوثيون على مساحة اليمن وامتلكوا كل مقومات الدولة لاســـيما وأنها قـــد ألحقت الضرر بالســـعودية في حربها على الجانب الآخر وهي لم تكن سوى مليشيات وليس دولة ؟ أم أن المملكة ستتخذ اســـتراتيجيات أخرى في إســـقاط المليشيات باســـتمرار الحرب الاقتصاديـــة ، وتعزيزها بدعمها للحرب العســـكرية والسياسية على تلك المليشيات الحوثية المدعومة من إيران.. وهذا الخيار يتطلـــب أن تقف المملكة العربية السعودية إلى جانب تطلعات شعب الجنوب في اســـتعادة دولته الجنوبيـــة تحت قيادة المجلس الانتقالي الذي أثبت أنه شريكا قويا مع التحالف العـــربي في مواجهة الحوثيين ومكافحة الإرهاب ، لا سيما وأن طرف قوي على أرض الواقع وامتلاكه قوات مســـلحة تمتلك كفاءات قتالية عالية وباســـتطاعتها قلب الطاولـــة على الحوثيـــين إذا ما لقيت الدعـــم العســـكري واللوجســـتي من قبل التحالف العـــربي والمجتمع الدولي ، وإلحاق الهزيمة بتلك المليشـــيات الحوثية الإرهابية المدعومة من إيران.

هروب الحوثي إلى الطرقات

قال محللون سياســـيون وعسكريون إن الشرعية اليمنية، تتخذ قرارات وإجراءات قوية، من شـــأنها إجبار مليشيات الحوثي التابعة لإيران، على فتـــح جميع الطرقات، وفي مقدمتها طريـــق مارب - فرضة نهم - صنعاء.

وأضافـــوا : «بـــدأت وزارة الاتصـــالات اجراءاتها لتجفيف منابـــع الإرهاب الدولي الحـــوثي الإيراني .. والضربات ســـتتلاحق قريبا».

وأكـــدوا أنه : «لـــو تســـتمر اجراءات الحكومة بهذه القوة ستجبر الحوثي الإيراني على فتح طريق فرضة نهم قريبا وكل الطرق التي استعصت علينا بعضها من سنوات».

وقالوا في منشـــورات لهم على مواقع التواصل الاجتماعي، بإن الإجراءات الأخيرة

الحوثي يهرب إلى الطرقات

للشرعية، ســـتصل باليمنيـــين إلى مخرج، «بأي طريقة سواءً بحرب أو استسلام حوثي إيراني كامل». وفق تعبيرهم.

وكانت مليشـــيات الحوثي قـــد أعلنت ، عبر ما يســـمى بالقائم بأعمال محافظ تعز، القيادي المليشـــياوي أحمد المساوى واللجنة العســـكرية الحوثية، عن فتح طريقين إلى مدينة تعز ابتداء من يوم أول أمس الجمعة .

وأوضحت القيادات الحوثية أن الطريق الأول هو الحوبان- قصر الشـــعب- الكمب، ويخصـــص للمســـافرين ووســـائل النقل الخفيفة، والطريق الثاني الستين -الخمسين -مدينة النور- بئر باشا ويخصص لشاحنات النقل الثقيل والمتوسط.

وتحـــاصر المليشـــيات الحوثية تعز منذ بداية حرب الانقلاب المشؤوم 2014.

فضيحة بعد الإعلان :

وعقب إكمال المليشيات الحوثية الإعلان عن فتح الطريق، أفاد شـــهود عيان بمغادرة الجرارات والشـــويلات منفـــذ تعز الشرقي بعد انتهـــاء الحوثيين من تصوير إعلان فتح الطريق.

وأكد شـــهود العيان ومصادر محلية أن المتارس عند مستشفى بن سيناء وفي جولة القصر شرق تعز ما تزال كما هي دون رفع، ولم يلاحظ أي عمليات لنزع الألغام.

مسرحيات فتح الطرقات :

وقال مراقبون إن ضغوط البنك المركزي اليمنـــي وقراراته الأخيرة عـــلى الحوثيين، جعلهم ينفذون مسرحيات رفع الحصار عن المحافظات اليمنية المحررة..

وأكـــدوا أن ما يقوم بـــه الحوثيون إنما هو عبارة عن توسيع ســـيطرتهم تحت بند فتح الطرقات.. وقالـــوا إن فتح الطرقات لا يتـــم بهذه الطريقة، وإنما لا بد من تنســـيق ومراقبة وإشراف من طـــرف ثالث ، وهو ما لم يحدث في إجراءات فتـــح الطرقات بهذه الطريقة العشـــوائية ، والهادفة إلى تحقيق مكاسب سياسية وعسكرية بعيدة كل البعد عن الجوانب الإنســـانية ، ورفع المعاناة عن المواطنـــين الذين ظلوا خلال عشر ســـنوات يعانون الأمرين من حصـــار الحوثيين لهم بإغلاق الطرقات .

فتح طريق حيوي يربـــط بين البيضاء ومأرب :

وأعلنت جماعة الحوثي، الثلاثاء الماضي ، أيضا عن فتح طريق حيوي يربط محافظتي البيضاء ومأرب وسط اليمن، بعد أن تعرض للإغلاق منذ نحو 10 ســـنوات جراء تداعيات الحرب.

وقـــال علي طعيـــمان محافـــظ مأرب المعيّن من الحوثيين، إن «الطريق الرابط بين محافظة البيضاء ومدينة مأرب باتت سالكة بشكل تام أمام مرور المسافرين بعد تنظيفها من مخلفات الحرب وإزالة السواتر والحواجز الترابيـــة»، وفق وكالة أنباء «ســـبأ» التابعة للجماعة.

وأضـــاف طعيمان أن «اللجـــنة الميدانية (الحوثيـــة) قامت بتأمـــين الطريق وتنفيذ الإجـــراءات اللازمـــة بما يضمـــن حماية المسافرين والحفاظ على سلامتهم».

ودعا الحكومـــة اليمنيـــة إلى «تحمل المســـؤولية في رفع المعاناة عن المسافرين، والالتـــزام بفتـــح الطريق وإزالـــة الألغام والســـواتر الترابية في الطرق الواقعة تحت سيطرتهم»، وفق تعبيره.

وفي السياق، نشر ناشطون في مواقع التواصل الاجتماعي، صورا تظهر بدء مرور مسافرين عبر الطريق الرابط بين محافظة البيضاء ومدينة مأرب.

ولم يصدر تعليق فـــوري من الحكومة اليمنية التي سبق أن أعلنت أن جميع الطرق المؤدية إلى مـــأرب باتت مفتوحة من جانبها منذ فبراير/ شباط الماضي.

وفي ظل هدوء نســـبي حاليـــا، يعاني اليمـــن منذ نحو 10 ســـنوات من حرب بين القوات الموالية للحكومة الشرعية، مدعومة بتحالف عسكري عربي مدعوم من السعودية والإمارات، وقوات جماعة الحوثيين المدعومة من إيران، والمســـيطرة على محافظات بينها العاصمة صنعاء منذ 2014.

أعلنت جماعة الحوثي امس الجمعة رفع الحواجز الترابية من جولـــة القصر تمهيدا لفتح الطريق الرابط بـــين منطقة الحوبان ووســـط مدينة تعز، وهي طريـــق اغلقتها مليشيات الحوثي منذ نحو 10 سنوات.

الحوثيون تحدثوا عن فتح طريق جولة القصر - الكمب شرق تعز، وتداول ناشطون صورا وفيديوهات لمعـــدات وهي تبدأ بإزالة الحواجز الترابية.

ومع هذا الإعلان أكد ناشـــطون من تعز بأن المرور عبر الطريق المشـــار إليها متعذر حاليا لأنها لا تزال مليئـــة بالألغام وينتشر فيها

وينتشر فيها قناصة الحوثي.

وسبق للســـلطة المحلية بمدينة تعز ان أعلنت عن مبـــادرات لفتح الطرق بالمحافظة من جانب واحد، لكـــن لم تتلقى تجاوبا من طرف الحوثيين.

لجنة فتـــح طرقات تعز: نأمـــل التزام الحوثي بالمصداقية

جددت اللجنة الحكومية للتفاوض لفتح الطرقات في تعز، دعوتها لميليشيا الحوثي- ذراع إيران في اليمن، للالتـــزام وفتح كافة الطرق الرئيســـية المؤدية إلى مدينة تعز، وأن يلتزمـــوا بالمصداقية للحفاظ على ســـلامة المواطنين.

وأصدرت اللجنة بيانا على لسان رئيسها عبدالكريم شيبان، أمس السبت، رحبت فيه بامتثـــال الحوثيين وإعلانهـــم فتح طريق الحوبان_ جولة القصر_ الكمب، والذي يمثل أحد الطرق التي طالبـــت اللجنة بفتحها في أوقات سابقة.

وأعلنـــت اللجـــنة في بيـــان مقتضب جاهزيتها لبدء الإجـــراءات التنفيذية لتنقل المواطنين من هذا الطريق ابتداء من «اليوم» الأحد 9 يونيو 2024. مشـــيرة إلى أن طريق الستين الحوجلة سوق عسيفرة مفتوح من جانب الحكومة، آملين أن يقوم الطرف الآخر للسماح بمرور الشـــاحنات والمعدات الثقيلة عبر هذا الطريق.

وقال رئيـــس اللجنة شـــيبان: نأمل أن يلتزم طرف الحوثي بالمصداقية وبالترتيبات اللوجاستية اللازمة لحفظ سلامة المواطنين والبدء بإزالة الحواجز و شبكات الألغام من جميع الطرق. مثمنا دور الحاضنة الشعبية من أبناء تعز رجالا ونساء وأطفالا لتحملهم المعاناة حتى اليوم.

وفي وقت ســـابق وتحت ضغط المطالب الشـــعبية لإنهـــاء معاناة المســـافرين بين المحافظات اليمنية، أعلنت الحكومة الشرعية تفاعلها الإيجابي بفتح الطريق الرئيســـية الرابطة بـــين مدينتي مـــأرب وصنعاء من جانب واحد، بينما أظهرت الجماعة الحوثية تعلمصها إلى الردّ بالمثل، مشترطة فتح جميع الطرق، وهي الطرق المغلقة من قبل الجماعة نفسها.

وفي ســـياق التهـــرب مـــن المبـــادرة الحكومية، أعلن حينها القيادي في الجماعة الحوثية علي محمد طعيـــمان، الذي ينتحل صفة محافظ مـــأرب، عن فتح طريق أخرى فرعية بين المدينتين تمر عبر تضاريس جبلية وعرة، وتمتلئ بقطاع الطرق، ويستغرق قطع المســـافة خلالها أكثر من 7 ساعات بعكس الطريق الرئيسية التي يمكنها قطع مسافتها خلال أقل من نصف تلك المدة.

وتربـــط الطريق التـــي أعلنت الحكومة فتحها من جهتها، بـــين مدينة مأرب (شرق العاصمـــة صنعـــاء) والخاضعـــة لإدارتها، ومدينة صنعاء الخاضعة لسيطرة الجماعة الحوثيـــة، وهـــي طريق يبلـــغ طولها 172 كيلومـــترا، وأغلقـــت منذ ســـعي الجماعة للسيطرة على مدينة مأرب في عام 2015.

ويحدد الصحافي باسم منصور شرطاً للمصداقية في فتـــح الطرقات بفك الحصار المفـــروض على مدينة تعـــز، وإنهاء معاناة ســـكانها بوصفها المحافظة الأكثر تضرراً، ونظراً لما ســـيبديه فتح طرقاتها من حسن نيات أي طرف برفع شعارات الإنسانية.

ويذهب منصـــور في إفادته لـــ«الشرق الأوسط» إلى أن حصار محافظة تعز وقطع الطريق الرابطة بين صنعاء وعدن في منطقة دمت التابعـــة لمحافظة الضالع، جعلا غالبية اليمنيين يعيشون مأساة إنسانية مضاعفة، وعطلا حياتهم بكثير من المشقة والتكاليف والمخاطر.

وأضـــاف وبالمثـــل: كان الانتقـــال بين مديريتي دمت وقعطبة في محافظة الضالع (214 كيلومـــترا جنوب صنعـــاء)، لا يكلف سوى السير في الطريق الرابطة بينهما في مدة لا تتجاوز ربع ساعة بالسيارة، وبعض الأهالي يتنقلون بينهـــما على الأقدام، إلا أن إغلاق الجماعة الحوثيـــة هذه الطريق جعل التنقل بين المديريتين يمر عبر 4 محافظات.

وفي تغريدة له نشرها موقع عدن تايم قال المحلل السياسي والكاتب الصحفي خالد ســـلمان إن محافظ البنك المركزي أستدعي على عجـــل إلى الرياض حســـب ما تتناوله الوســـائط الإعلامية، ومـــع ذلك لا تصريح رسمي معلن بالزيارة حتى اللحظة.

وأضاف في ســـياق منشـــوره « نحن مسكونون بالشـــك ، نصارع الخيبات وكلما قلنـــا أن قراراً صحيحاً أتخذ ، مالت شـــوكة مخاوفنا نحو الإقليم ، وهو يحاول أن يفقتح ثغرة فـــرار في جدار حشر الحوثي ، كي يفر مـــن تداعيات القرارات على جســـمه المالي وبالتالي العسكري « .

واستطرد سلمان قائلاً : « الحوثي يلوذ بالرجـــاء نحو الريـــاض ، ويخوض تحت عباءة دبلوماســـية الحج حوارات سياسية مع المملكة ، يبحث فيها كيفية إخراجه من موته السريري الراهن ومقابل ماذا ؟ « .

وقال ســـلمان : « ربما المرونة الحوثية البادية بخطواته نحو فتـــح الطرق ، هو جزء من التنازلات ، وربما مطالبته بخفض التصعيد في البحر الأحمر هو الثمن ، وربما الإنخراط الجدي في مســـار التسوية ، هو ما يمكن ان يقدمـــه الحوثي ، للخروج من وهدته وســـقوطه في قعر الأزمات ، بكل توابعها المالية والسياســـية وإنعكاســـاتها كتراخ في قوة قبضته على مناطق سيطرته شمالاً «.

واختتم المحلل الســـياسي خالد سلمان بالقـــول : « جروندبـــرج يبحث المشـــكل الإقتصادي الراهـــن ، تحـــت يافطة وقف الإنقســـام النقدي ، و يعيد طرح التقاســـم وعاصمة مقر البنك خارج عدن ، توقيت هذا التحرك يشي بإن مايحدث هو خطة إنقاذية لإ أحد يحتاجها الآن سوى الحوثي ، وتتكثف نُذر الاحتمالات ،وتلـــوح في الأفق تحركات لتقويض قرارات الشرعية، وإن هناك تنازلاً حوثيا مـــا في مكان مـــا ، مقابل مد طوق النجاة له ،وتكسير جدران العزلة الاقتصادية من حوله . . ومعركة الشرعية بالنسبة لكل الداخل الوطني ، هي معركة استعادة القرار المستقل والخروج من سطوة هيمنة الإقليم ، وفي حـــال تراجع الشرعية عـــن قراراتها الأخيرة ، ســـتكتب بحبر العجز شهادة وفاة جماعة لا تليق بدولة ، وسلطة لا تستحق أن تحكم « .

محافظ البنك المركزي يُســـتدعى على عجل إلى الرياض :

ما أبرز القرارات التي عززت إجراءات مركزي عدن لإنقاذ القطاع المصرفي ؟